الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 7 مايو 2021 م | 25 رمضان 1442 هـ | الجمعة | No. 3966

البنك حقق نتائج مالية مستقرة ويمضي بخطوات واثقة

64 مليون دينار.. إيرادات تشغيلية لـ «KIB» في 2020

الجراح: نمو حجم المحفظة التمويلية بنسبة 6 في المئة

بوخمسين: البنك عزز إستراتيجية النمو من خلال عقد الصفقات المالية الناجحة

السقا: التصنيف الائتماني للبنك يعكس مكانته ومركزه المتميزة

عقد بنك الكويت الدولي "KIB" اجتماع الجمعية العامة للمساهمين (العادية وغير العادية) بنسبة حضور بلغت 79.09 %، والتي أقرت توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

هذا، ولقد حرص "KIB" على تقليل عدد الحضور وذلك حفاظاً على صحة وسلامة الجميع وعدم رغبته في اجراء التجمعات مع مراعاة كافة الإجراءات الوقائية والتعليمات الصحية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، كما تم أيضا الالتزام بمسافة التباعد الاجتماعي المحددة بين الحضور، مع التأكد من ارتداء الكمامات وتوفير معقمات اليدين.

وعلى هامش انعقاد الاجتماع، صرح رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ/ محمد جراح الصباح، قائلاً: "لقد استطاع "KIB" خلال العام 2020 من المحافظة على استقرار نتائجه المالية وتحقيق أهدافه العملية، إلى الجانب مواصلة تقديم أفضل مستوى خدمة للعملاء، وذلك بفضل إدارته الحكيمة التي وضعت سياسات تحوطية حصيفة لمواجهة المخاطر وكافة الظروف الاستثنائية التي واجهنا خلال العام الماضي، مما ساهم في ترسيخ مكانتنا كمؤسسة مالية رائدة تتميز بقدرة تنافسية في السوق."

وأشار الجراح في تصريحه إلى أن النتائج المالية لـ "KIB" خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كانت مستقرة على الرغم من استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا، حيث حقق البنك 64 مليون دينار كويتي تقريباً إيرادات تشغيلية عن عام 2020. بينما بلغت نسبة نمو أصول البنك 4 % لتصل إلى 2.80 مليار دينار كويتي مقارنة مع 2.69 مليار دينار كويتي تقريباً في نهاية العام 2019. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بمبلغ 113 مليون دينار كويتي لتبلغ 1.98 مليار دينار كويتي تقريباً مقارنة مع 1.87 مليار دينار كويتي تقريباً كما في نهاية العام 2019، محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 6 %.

منوهاً إلى الارتفاع في حجم الاستثمارات خلال العام 2020 بحوالي 4.5 مليون دينار كويتي وصولاً إلى 186 مليون دينار كويتي تقريباً مقارنة مع 181 مليون دينار كويتي في العام 2019، ويرجع ذلك بشكل أساسي الى الارتفاع في استثمارات الصكوك ذات الجودة العالية. ومن جانب آخر، ارتفعت حسابات المودعين بحوالي 175 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 12 % لتصل إلى 1.64 مليار دينار كويتي مقارنة مع 1.47 مليار دينار كويتي تقريباً للعام 2019. في حين بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك 258 مليون دينار كويتي تقريباً.

تنوّع محفظة التمويل والاستثمارات المالية

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين: "في الوقت الذي كان فيه العالم أجمع والقطاع الاقتصادي بشكل عام والمصرفي تحديداً يعاني من تحديات كبيرة بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، تمكن "KIB" خلال العام 2020 من تعزيز استراتيجية النمو التي ينتهجها في سبيل ترسيخ مكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية ومركزه المالي، حيث نجح البنك بعقد مجموعة من الصفقات المالية الناجحة في العام الماضي ومنها إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية Tier 2 من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3) لمدة 10 سنوات وهي غير القابلة للاسترداد لمدة الخمس سنوات الأولى. ولقد تم تسعير هذه الصكوك الأولى من نوعها في دولة الكويت بمعدل ربح سنوي 2.375 %، ووصل مجموع المشاركة فيها ما يقارب 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة. كما اعتبرت هذه الصكوك الأعلى تصنيفاً ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى كونها أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي في الكويت، وتم إدراجها للتداول في بورصة لندن (LSE). كما ساهمت هذه الصكوك في تعزيز قاعدة تمويلات البنك طويلة الأجل وزيادة نسب رأس المال وفقاً لمعايير بازل 3 مما انعكس على نسبة معدل معيار كفاية رأس المال ليبلغ 22.13 % كما في نهاية عام 2020، متجاوزاً بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة من الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي.

جانب من العمومية

ولقد تمكن "KIB" من تحقيق تقدم ملموس في تعزيز رأس ماله ، حيث قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بمنح صكوك "KIB" تصنيفاً ائتمانياً طويل الأجل (Long-term) عند "A-"، ومنح التصنيف الائتماني طويل/قصير الأجل عند "A+/F1" لبرنامج الصكوك الخاص بالبنك.

إكمال المسيرة رغم التحديات

ومن جانب متصل، ذكر نائب الرئيس التنفيذي في البنك، محمد سعيد السقا: "أن "KIB" حرص خلال العام 2020 على تحدي كافة العقبات التي عكست آثارها على القطاع الاقتصادي والمالي في البلاد، حيث أثبت "KIB" أنه مؤسسة مصرفية قادرة على تقديم خدمات للعملاء على أكمل وجه ممكن في جميع الأوقات. منوهاً إلى أن استراتيجية التحوّل الرقمي التي انتهجها البنك خلال العام الماضي كانت كفيلة بتعزيز مكانته في السوق، بفضل الركائز التي قامت عليها هذه الاستراتيجية والتي تضمنت تعزيز بنية البنك التكنولوجية، وإطلاق المزيد من الخدمات المتطورة، إلى جانب تقديم كافة الخدمات التكنولوجية الممكنة خاصة خلال فترات الحظر مما ساعد على تعزيز عملياتنا التشغيلية وتوطيد علاقتنا مع العملاء."

كما أفاد السقا أن نسب التوزيعات على حسابات المودعين قد سجلت عوائد سنوية جيدة بنهاية العام 2020 بدءا من حسابات التوفير وصولا الى ودائع طويلة الأمد التي تمتد الى 3 سنوات. هذا وقد تم إيداع الأرباح في حسابات السادة المودعين فور إعلان النتائج المالية.

التصنيف الائتماني

لقد التزم "KIB" بنهج تحفظي في مواجهة المخاطر التي شهدها العام 2020 مما انعكس إيجابياً من خلال حصوله على أعلى التصنيفات الائتمانية العالمية. ومن هذا المنطلق، قامت وكالة التصنيف العالمية "فيتش" بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل (Long-term IDR) للبنك عند "A+" وكذلك تثبيت القدرة الذاتية (VR) للبنك عند "bb-" مع نظرة مستقبلية سلبية..

التميّز في المسؤولية الاجتماعية

يؤمن "KIB" بأن المسؤولية الاجتماعية جزء أساسي من نموذج أعماله. ولذلك، حرص خلال العام 2020 على إعادة هيكلة برنامجه المجتمعي لزيادة التركيز على المساهمة في دعم المبادرات المجتمعية والإجراءات الوقائية، مما جعله يلعب دوراً رئيسياً في دعم قرارات الدولة والقوانين الحكومية، إلى جانب التأثير الإيجابي على المجتمع وأفراده، بالإضافة إلى خدمة عملائه مع المحافظة على صحتهم وسلامة موظفيه في آن واحد. مما أهله للفوز بعدد من الجوائز على صعيد المسؤولية الاجتماعية، ومنها "جائزة الإبداع في المسؤولية الاجتماعية" تقديراً للبصمة المميزة التي تركها "KIB" من خلال الحملات الإعلانية والإعلامية التي قدمها أثناء فترة جائحة كورونا، كما حصل كذلك على جائزة "إعلان المسؤولية الاجتماعية" لحفل التخرج الافتراضي الذي رعاه بالتعاون مع عدة شركات أخرى وكلاهما من حفل جائزة الكويت للإبداع الذي نظمه الملتقى الإعلامي العربي.

وفقا لتقرير "مؤشر الأداء الرقمي في مجلس التعاون 2021"

الكويت الخامس خليجيا على درب التحوّل الذكي

أشار تقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021" إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تمضي بخطى ثابتة على درب التحوّل الرقمي، محققة تقدماً ملموساً بمعدلات متفاوتة.

وأفاد التقرير الذي أعدّته "أورينت بلانيت للأبحاث"، الوحدة المستقلة التابعة لـ "مجموعة أورينت بلانيت"، بالتعاون مع الباحث المستقل وخبير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبد القادر الكاملي، بأنّ الإمارات جاءت في المركز الأول ضمن كافة مؤشرات الأداء، مُحققة معدلاً وسطياً بلغ 67.83 نقطة، وحلّت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بـ 59.01 نقطة، وقطر في المرتبة الثالثة بـ 58.50 نقطة. كما كشفت النتائج عن تسجيل مملكة البحرين 57.65 نقطة، فيما حققت دولة الكويت وسَلطَنة عُمان 55.10 و55 نقطة على التوالي.

وقال نضال أبوزكي، مدير عام "مجموعة أورينت بلانيت": "تعكس نتائج تقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021" الجهود الحثيثة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز قدراتها التنافسية في مجال التحول الرقمي وتحقيق الريادة العالمية. وأظهرت كل دولة تقدماً ملموساً بنسب متفاوتة، وذلك تبعاً لنهج الابتكار التكنولوجي المتبع لديها تماشياً مع الخطط الحكومية والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى دفع

عبد القادر الكاملي

انفوغرافيك توضيحي

نضال أبوزكي

مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتشهد كافة الدول الخليجية في الوقت الراهن استثمارات واسعة النطاق في مجال تطوير البنية التكنولوجية وتبني أدوات الجيل الجديد من التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات، في سبيل دعم سياسات التنويع الاقتصادي. وتكتسب هذه الاستثمارات أهمية بالغة كونها دعامة أساسية لتعزيز القطاعات غير النفطية، وترجمة التطلعات الرامية إلى بناء اقتصادات أكثر تنافسية ومرونة واستدامة."

وأضاف أبوزكي: "يقدّم مؤشر الأداء الرقمي نظرة معمّقة ومعطيات هامة حول وتيرة التحولً الرقمي في كل دولة من دول الخليج العربي. كما يسلط الضوء على الفرص الواعدة والآفاق المتاحة نتيجة تبنّي أحدث الابتكارات الذكية. وستسهم النتائج والبيانات والإحصاءات التي توصل إليها المؤشر بلا شك في دعم صنّاع القرار ورواد الأعمال وراسمي السياسات في اتخاذ الخطوات اللازمة لتسريع التحول الذكي بما يتماشى مع الخطط التنموية، إلى جانب اعتماد منهجيات فاعلة لتعزيز التنافسية في عالم أكثر ترابطاً وضمن مجتمعات واقتصادات قائمة على التكنولوجيا والابتكار."

من جهته، قال عبد القادر الكاملي: "كشفت نتائج "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021" عن تحقيق دولة الإمارات أداءً قوياً ضمن كافة المؤشرات الرئيسية، وهو ما يعود إلى المساعي الوطنية المستمرة لإطلاق مبادرات ذكية تُضاهي الأفضل في العالم. ونتوقع أن تواصل الإمارات جهود إرساء دعائم الابتكار والتحول الرقمي للحفاظ على إنجازاتها السبّاقة عالمياً. كما يتوقع أن تركز جميع دول الخليج على توسيع نطاق الاستثمار في التكنولوجيا الذكية، من أجل تعزيز جاهزيتها لمواكبة المتغيرات المتسارعة في ظل الثورة الصناعية الرابعة. ويمكن القول بأنّ دول مجلس التعاون الخليجي تبرز في موقع الصدارة في العالم العربي على صعيد دفع مسار التحول الرقمي."

وأظهر التقرير بأنّ ارتفاع مستويات الجاهزية الرقمية للدول الخليجية يرتبط بصورة مباشرة بوجود بنية تحتية تكنولوجية متقدمة ومنظومة اتصالات متطورة. وتشهد دول مجلس التعاون الخليجي نمواً لافتاً في الاستثمارات ذات الصلة بالاتصالات، في حين يُتوقع أن يشهد حجم الإنفاق على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ارتفاعاً ملموساً خلال المرحلة المقبلة.

وسعياً وراء تقديم نظرة شاملة حول مدى تقدّم دول الخليج العربي على صعيد التحول الرقمي، لخّص تقرير "مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2021" كافة المجالات ذات الصلة، وفي مقدمتها جاهزية الشبكات والذكاء الاصطناعي والابتكار وتطوّر منظومة الحكومة الإلكترونية. وتوصّل المؤشر إلى النتائج النهائية بناءً على البيانات الواردة في المؤشرات الخمس الأهم عالمياً، وهي "مؤشر التنافسية العالمي" (2019)؛ و"مؤشر جاهزية الشبكات" (2020)، و"مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي لدى الحكومات" (2020)؛ و"مؤشر الابتكار العالمي" (2020)، و"مؤشر الأمم المتحدة لتطوّر الحكومة الإلكترونية" (2020).

فعلى المستوى الإقليمي، سجّلت الكويت المركز الخامس بـ 50.61 نقطة في "مؤشر جاهزية الذكاء الاصطناعي لدى الحكومات" 65.10 في "مؤشر التنافسية العالمي"؛ و52.27 في "مؤشر جاهزية الشبكات"؛ ؛ و28.40 في "مؤشر الابتكار العالمي"؛ و79.13 في "مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية".

البورصة تختتم جلسات الأسبوع باللون الأخضر

البورصة تحافظ على ارتفاعها

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 19ر51 نقطة ليبلغ مستوى 6252ر48 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر31 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 719ر5 مليون سهم تمت عبر 20691 صفقة نقدية بقيمة 111ر7 مليون دينار (نحو 346ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 11ر57 نقطة ليبلغ مستوى 5226ر70 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر22 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 511ر5 مليون سهم تمت عبر 13052 صفقة نقدية بقيمة 42ر5 مليون دينار (نحو 131ر7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 23ر18 نقطة ليبلغ مستوى 6781 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر34 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 208 ملايين سهم تمت عبر 7639 صفقة بقيمة 69ر2 مليون دينار (نحو 214ر5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 23ر09 نقطة ليبلغ مستوى 5433ر71 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر43 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 327ر9 مليون سهم تمت عبر 8000 صفقة نقدية بقيمة 29ر3 مليون دينار (نحو 90ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (البيت) و(اكتتاب) و(العقارية) و(السلام) أما شركات (اهلي متحد) و(اجيليتي) و(وطني) و(صناعات) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (يوباك) و(ارجان) و(المصالح ع) الأكثر انخفاضا.